

فالاول وهو المنقسم الى امور متشابهة في الاسم والمد
 كالمقدار والجسم البسيط اعنى العنصر الواحد والثاني
 وهو بالعدد كالجسم المركب نحو زيد المنقسم الى يد ورجل
 وراس والثالث نحو الانسان والفرس واحد بالحيوانية
 وان كانت غير واحد بالاجتماع والرابع كن يد وعرو
 واحد بالانسانية كذلك الخامس كن يد وعرو واحد
 بالناطقية والسادس كالقنق والقطن واحد في البيضا المحول
 والسابع كالخشب والفضة واحد في الانسان الموضوع
 ولا بد من جهة كثرة الواحد اية فالانسان والفرس
 معروفان لجهة واحدة وهي الحيوانية ولجهة كثيرة
 خصوصا الاخرى النوعية للانسان والفرس تامل وزيد
 وعرو واحد لجهة النوعية بنقد وجهة التخصيص
 فهو معروف بها وهم قول ان جعل المقدار مثلا واحدا
 مع انقسامه الى امور متساوية مشكل فان اريد انها ليست
 متساوية في ماهية المنقسم اعنى المقدار مثلا وان كانت
 متساوية في نفسها شكل محض فقط عسل مثلا فانه كثرة
 مع كون اجزائه ليست متساوية في ماهية المنقسم اعنى
 المجموع مقولة الكيف هو كما قال العلامة
 الثاني عرف لا ينفق تفقه على تفعل الفير

ولا

ولا يقتضى النسبة واللاقسة في جملة اقتضا اولى الخ
 الجهرس وباقي الاعراف النسبية كما لا يخفى والتقطعة
 والوحدة بنا على المقولين لا على اتمام من مقولة الكيف
 وقوله كما قال اقتضا اولى مدخل في الحد ونحوه يعنى
 من الشئ لما يقتضيهما لكن اقتضانا نونيا كالعلم من
 مقولة الكيف فان اقتضاه للنسبة واللاقسة ليس اقتضا
 اولى بالنظر لانه بل ثانويا بالنظر الي متعلقه كذا لا يخفى
 عليك كما قال العلامة ليسا في حواشيه ان قوله في جملة
 من في ادخال ما ذكر كالعلم عما ذكر اعنى قوله اقتضا
 اولى فان العلم لا يقتضيهما في جملة وان اقتضاها في
 متعلقة لان متعلق العلم ليسا محلا له فانهم وقد ورد
 العلامة شيخ الاسلام المهروي حميدا لسعد ايضا علي
 التعريف الكيفية المركبة كالمزوجة والنظرة كالعالم النوراني
 فان كلاهما يتوقف تفعله على تفعل الغير كما لا يخفى
 فلا يكون التعريف عما لا يتوقف جامعا واجاب بان المراد
 بالغير الواقع في التعريف ممتنا عن المتكلمين وهو المنفك
 لا للغير بين وهو الخالف ويحكون المعنى الكيف عرف
 لا ينفق تفقه على تفعله على تفعل ما ينفك عنه وان توقف
 على ما ينفك له ولا ينفك عنه فيجوز الاضا فثبت كما تقدم

Copyrighted material